الأمم المتحدة S/2010/94

مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق لكم طيه ورقة مفاهيمية معدة في إطار التحضير للإحاطة الإعلامية التي سيقدمها السيد أ. م. كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لمجلس الأمن يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرار **أرو**

230210 230210 10-24841 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: ورقة مفاهيمية معدة في إطار التحضير للإحاطة الإعلامية التي سيقدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مجلس الأمن والتهديدات عبر الوطنية

لاحظ مجلس الأمن بقلق مراتٍ عدة ما تخلفه التهديدات عبر الوطنية، مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، من عواقب على السلام والأمن الدوليين.

ولاحظ مرارا دور الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في نشوء النزاعات في بلدان من قبيل أفغانستان [(القراران ١٨١٧ (٢٠٠٨) و ١٨٩٠ (٢٠٠٩))]، وهايتي [(القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩))]، وغينيا - بيساو (البيانان الرئاسيان المؤرخان ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

كما نظر المجلس في المسألة من منظور أعم في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية حيث (''[لاحظ] المجلس مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة'') وفي البيان الرئاسي S/PRST/2009/32 بشأن السلام والأمن في أفريقيا الذي جاء فيه أن المجلس (''يلاحظ مع القلق التهديدات الخطيرة التي يسببها في بعض الحالات الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عبر وطنية للأمن الدولي في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك في أفريقيا'').

التهديد الذي يتعرض له الأمن

تتسبب التهديدات عبر الوطنية في نشوء بذور تنمو منها التوترات الإقليمية والعالمية. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عبر وطنية يشجعان على غسل الأموال ويتسنى من خلالهما تمويل الجماعات المسلحة غير الحكومية. كما أن شبكات الجريمة المنظمة تعيق سيطرة السلطات بفعالية على الحدود والأراضي. فهي تقوض سلطة الدول وتنشر الفساد وتضعف التنمية الاقتصادية. ومن ثم فإنها تمهد السبيل لعمليات زرع بذور التشدد التي من شأنها أن تؤدي إلى عنف التطرف والإرهاب. ويقيم المتمردون

والمجرمون صلات وثيقة فيما بينهم لاستغلال هذا الاضطراب بل ولتهيئة الظروف التي تساعد على زعزعة الاستقرار.

والتهديدات عبر الوطنية هي في واقع الأمر من عوامل زعزعة الاستقرار في كل أزمة يكون للأمم المتحدة دور في التصدي لها. وهي بسبب ضعف الدول التي تشهد حالات نزاع تؤدي إلى صعوبة عودة تلك الدول إلى مسار السلام والتنمية الاقتصادية أو تؤخر تلك العودة إلى أجل غير مسمى.

التحدي المتعاظم

اعتمد المجتمع الدولي عدة اتفاقيات لمواجهة التهديدات عبر الوطنية بطريقة شاملة:

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١؛
- اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣.

إلا أن تطور التكنولوجيا وانفتاح الحدود والأسواق قد أتاحا للجماعات الإجرامية، في العقود العشرة الأخيرة، مزيدا من الفرص للعمل عبر الحدود. وكان من نتيجة ذلك أن تنوعت الجريمة المنظمة وأصبحت ذات نطاق عالمي واكتسبت أبعادا اقتصادية كلية. وغدت صلاتها أوثق بالاتجار بالمخدرات والفساد والإرهاب. وأصبح تهديدها للأمن الوطني والعالمي حاليا أعظم من تهديدها إياه عندما اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولم يعد يوجد جزء في العالم بمنأى عن هذا التهديد الذي يؤثر بدرجة أشد على المناطق الخارجة من نزاعات والأماكن التي تضعف فيها سيادة القانون والبلدان التي تعاني من التخلف.

الإحاطة الإعلامية المقدمة من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الغرض من الاجتماع الذي تقترح فرنسا عقده يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ هو توجيه مزيد من الانتباه إلى عواقب التهديدات عبر الوطنية للأمن الإقليمي والدولي وحشد

الإرادة السياسية للتحرك وتقديم المزيد من الدعم الهادف إلى زيادة فعالية استخدام صكوك الأمم المتحدة وأدواتها الموضوعة لمنع الجريمة ومكافحتها.

وستُستهل المناقشة بإحاطة يقدمها السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفيما يلي بعض المواضيع المقترحة للمناقشة:

- الأساس القانوني: التحديات الراهنة بعد مرور عشر سنوات على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- التعاون المتعدد الأطراف: استراتيجية الحد من سهولة التأثر بالمخدرات والجريمة، عندما تأتي التهديدات من جهات غير تابعة للدول أو جهات تعمل عبر الحدود الوطنية ولا تخضع لمسؤولية الهيئات الحكومية الدولية ولا تحترم الحدود السيادية للدول؛
- الاستعلامات: تقييم التهديدات، وتشاطر المعلومات الاستخبارية، وتبادل المساعدة القضائية، والتحليل الاستراتيجي؛
- دور الأمم المتحدة: تعميم مراعاة مسألة منع الجريمة بوصفها أحد العوامل في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وتحليل تلك النزاعات، وتقييم البعثات المتكاملة والتخطيط لها؛
- دور مجلس الأمن: إتاحة الفرصة، حسب الاقتضاء، لقيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم إحاطات نصف سنوية بشأن التهديدات عبر الوطنية، وبخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.